

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

زيادة قياسية في النشاط الشرائي في شهر أغسطس بسبب ارتفاع الطلب والضغوط التضخمية

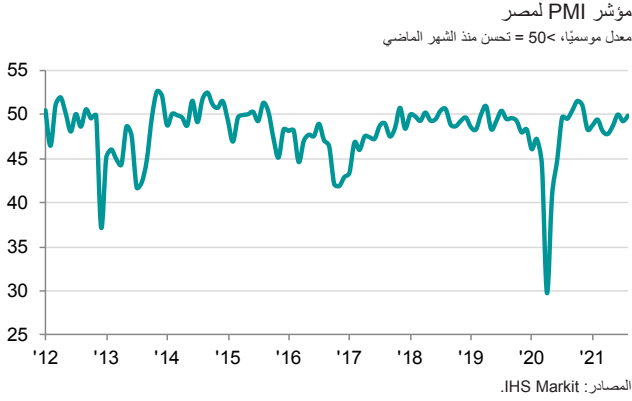
النتائج الأساسية:

نمو الإنتاج والطلبات الجديدة للمرة الثانية في ثلاثة أشهر

تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج يصل إلى أعلى مستوى له في عامين مع ارتفاع أسعار المواد

الشركات توسع نشاطها الشرائي بأسرع معدل في تاريخ السلسلة

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 أغسطس 2021.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"شهد شهر أغسطس ارتفاع الإنتاج في القطاع المصري غير المنتج للنفط وارتفاع الطلبات الجديدة للمرة الثانية في تسعة أشهر، بعد انتعاش متجدد في شهر يونيو. بالإضافة إلى ذلك، سجل كل من هذين المؤشرين فوق متوسطاتهما على المدى الطويل للشهر الرابع على التوالي، وقدا مؤشراً إضافياً على أن الاقتصاد يشهد مرحلة ثانية من التعافي من الوباء بعد انتعاشة أولى في نهاية عام 2020.

"ومع ذلك، أظهرت بيانات مؤشر مدراء المشتريات أيضاً انتشار خطر التضخم، حيث ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل منذ شهر أغسطس 2019. ارتفعت أسعار المبيعات إلى أقصى مستوى خلال ثلاث سنوات، في حين سعت الشركات أيضاً إلى الاحتفاظ بمخزون احتياطي في ظل مخاوف من استمرار ارتفاع التكاليف. ونتيجة لذلك، ارتفع النشاط الشرائي بأقوى معدل على الإطلاق، على الرغم من أن تأخيرات الموردين عالمياً أدت إلى عدم وصول العديد من مستلزمات الإنتاج هذه إلى الشركات حتى الآن."

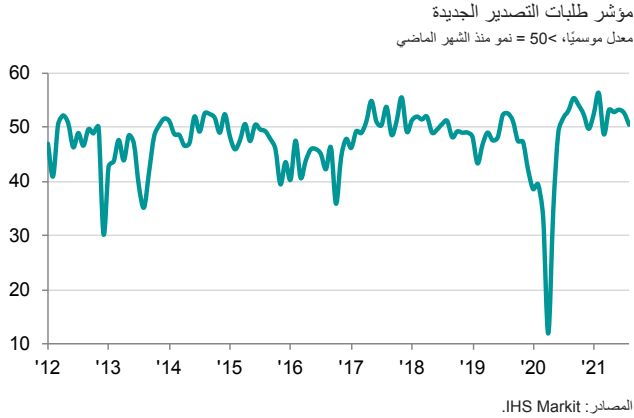
أدت المخاوف المتزايدة بشأن أسعار المواد الخام ومؤشرات الانتعاش في الطلب إلى توسع قياسي في نشاط الشراء بين الشركات المصرية في شهر أغسطس، وفقاً لأحدث البيانات من دراسة مؤشر مدراء المشتريات. ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل منذ عامين، مما أدى إلى زيادة حادة في أسعار الإنتاج وسط مخاوف من أن تؤدي التكاليف المتصاعدة إلى إضعاف أرباح الشركات. وفي الوقت نفسه، عاد نمو الطلبات الجديدة للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر، مما أدى إلى زيادة طفيفة في كل من الإنتاج والتوظيف إلى جانب تفاؤل قوي بأن النمو سيستمر خلال العام المقبل.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 49.8 نقطة في شهر أغسطس، مرتفعاً عن 49.1 نقطة سجلها في شهر يوليو، ومتراجحاً بشكل بسيط عن مستوى شهر يونيو الأعلى في سبعة أشهر.

ورغم أنه لا يزال في نطاق الانكماش، فإن مؤشر مدراء المشتريات ينطوي على ارتفاع متجدد في الإنتاج والطلبات الجديدة في شهر أغسطس، ما يشير إلى أن الشركات قد اتخذت خطوات إضافية للتعافي من جائحة كوفيد-19. وأشار كثير من أعضاء اللجنة إلى انتعاش النشاط بالسوق وزيادة أعداد السياح مع إعادة فتح السفر. ونتيجة لذلك، ارتفعت مستويات التوظيف للشهر الثاني على التوالي. ومع ذلك، ظلت المؤشرات الثلاثة قريبة من المستوى المحايد (50.0 نقطة) في شهر أغسطس، ما يشير إلى أن معدلات النمو كانت هامشية.

في الوقت نفسه، ارتفع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى له في عامين بالضبط، وهو ما ربطته الشركات جميعها تقريباً بارتفاع أسعار سلع أساسية مثل المعادن والأخشاب والبلاستيك. وقد ارتبط ارتفاع الأسعار بالمشهد العالمي الحالي لنقص الإمدادات والتأخيرات المرتبطة بالوباء ومشكلات الشحن. على العكس من ذلك، انخفضت تكاليف التوظيف لأول مرة منذ ستة أشهر.

تلي...



تم تمرير الارتفاع الملحوظ في أسعار مستلزمات الإنتاج إلى المستهلكين إلى حد أكبر بكثير مما كان عليه الوضع في شهر يوليو، حيث أفادت الشركات ببذلها جهودًا لتحسين هامش أرباحها. وجدير بالذكر أن تضخم أسعار المنتجات تسارع إلى أعلى معدلاته منذ شهر أغسطس 2018. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع، أشارت الشركات إلى أن ارتفاع تكاليف النقل والرسوم الجمركية دفعها إلى زيادة أسعار مبيعاتها.

وفي ظل مخاوف من أن تؤدي الطلبات الجديدة المتزايدة والضغط على العرض إلى مزيد من الزيادات في الأسعار، سعت الشركات المصرية إلى زيادة مخزونها من مستلزمات الإنتاج في شهر أغسطس. توسع نشاط الشراء لأول مرة منذ تسعة أشهر وبأسرع وتيرة منذ بدء السلسلة في شهر أبريل 2011.

ومع ذلك، ورغم التحسن القياسي في مواعيد التسليم، وجدت الشركات أن تأخيرات الموردين العالميين أدت إلى نقص مخزون مستلزمات الإنتاج لديها. انخفضت المخزونات الإجمالية للمرة الأولى في ثلاثة أشهر حيث استخدمت الشركات المخزونات الحالية لتعزيز إنتاجها.

ومع ظهور مرحلة ثانية من التعافي الاقتصادي، توقع أكثر من نصف الشركات التي شملتها الدراسة أن ينمو الإنتاج خلال الأشهر الـ 12 المقبلة، وذلك مرتبط بالتحسينات المتوقعة في الطلب والقدرات الاستيعابية. ونتيجة لذلك، ظل معدل الثقة أقوى من مستواه على المدى الطويل للشهر الرابع على التوالي.

تعليق

ديفيد أوين

خبير اقتصادي

IHS Markit

هاتف: +44 1491 461 002

david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز

اتصالات الشركات

IHS Markit

هاتف: +44 207 260 2234

joanna.vickers@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر أغسطس 2021 في الفترة من 20-12 أغسطس 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit و Purchasing Managers' Index™ و PMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو Markit أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.